

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية سماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجريمة
عل عيسى عله	حكمه صلح عمان	١٩٧٨/٧/١٨	٩ صباحاً	جزائية
فسواز عقله	"	١٩٧٨/٨/١٨	"	"
عبد الحميد عبد الحق محمد	"	١٩٧٨/٧/٢٣	"	"
مصطفى حمود ابراهيم	"	١٩٧٨/٧/٢٠	"	"
محمد فياض عبد الكريم	"	"	"	"
سليم سعيد عرابي	صلح عمان	٩٧٨/٧/٢٠	"	جزائية
حسين عوض حسين الصعوب	جزاء عمان	٩٧٨/٧/٢٠	"	جزائية
وليد خزلدار	صلح الزرقاء	١٩٧٨/٧/٨	"	شك بدون رصيد
محمد عبد الله عبد الله الكاوي	صلح عمان	٩٧٨/٧/١٠	"	جزائية
عباس عزيز الفاخوري	"	٩٧٨/٨/٢٠	"	الايداء
احمد نعيم حجازي	صلح الزرقاء	٩٧٨/٧/٢٠	"	شك بدون رصيد
سمير صبحي سلام	"	٩٧٨/٧/٢٠	"	"
مصطفى سليمان عماد	جزاء الزرقاء	٩٧٨/٧/١٧	"	مخالفة سير
حمود عمر نجم	صلح الزرقاء	"	"	"
ياسين محمود الحكيم	"	"	"	"
سعود محمد القاسم	جزاء السلط	٩٧٨/٧/٢٠	"	"
عمود معين عبد سلامة	"	٩٧٨/٧/٢٢	"	"
جيمس ادوارد سيفر	جزاء الكرك	٩٧٨/٧/١٨	"	التسبب بالوفاة
محمد محمود المصري	جزاء الطفيلة	٩٧٨/٧/٢٦	"	سير
مطلق عقله الدراوشه	جزاء معان	٩٧٨/٨/١٥	"	رعي حراج
زياد فهد الحاج قاسم فلافله	صلح سمر	٩٧٨/٧/٢٩	"	سير
زكي حامد عبد الله	حكمه امانة الماصية	٩٧٨/٧/١٢	"	"
خالد عبد المعطي القطب	"	"	"	"
ابراهيم عبد القادر ابراهيم	"	"	"	عوائق
فرحان عمر خلف	"	"	"	سير

الجريدة الرسمية

للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١٢ شعبان سنة ١٣٩٨ هـ . الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٧٨ م . المذد ٢٧٩

الفرس

صفحة	نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٨	نظام رسوم الجنسية
١٩٩٥		
١٩٩٧	نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٨	نظام معدل لنظام رسوم تسجيل السفن في ميناء العقبة
١٩٩٨	نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨	نظام معدل لنظام الاسلحة النارية
١٩٩٩	تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٧٨	تعليمات منح شهادة دبلوم المعهد الفني الهندسي (البوليتكنيك)
٢٠٠٥	قرارات صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
٢٠١١	تصحيح خطأ	

نحن الحسن بن طهول نائب مهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢١

نأمر بوضع النظام الآتي:

نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٨

نظام رسوم الجنسية

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون الجنسية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الجنسية لسنة ١٩٧٨) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- المادة ٢ - تستوفي الرسوم التالية في داخل المملكة الأردنية الهاشمية من قبل دائرة الجوازات العامة وفي خارج المملكة من قبل السفارات والمفوضيات والقنصليات أو الجهة التي ترعى مصالح الأردنيين:
- | فلس | دينار |
|-----|---|
| ١٠٠ | ١ - طلب الجنسية الأردنية بموجب المادة (٤) من القانون . |
| ٢٠ | ٢ - طلب الجنسية الأردنية بموجب المادة (٥) من القانون . |
| ٥ | ٣ - طلب الرجوع إلى الجنسية الأردنية من قبل الأشخاص الذين دخلوا أثناء صغرهم في جنسية أبائهم الذين كانوا قد تنحسروا بجنسية اجنبية . |
| ٢٥ | ٤ - طلب التجنس بموجب المادة (١٢) من القانون . |
| ٢٥ | ٥ - طلب التخلي عن الجنسية الأردنية بموجب المادة (١٦) من القانون . |
| ٥٠ | ٦ - طلب التخلي عن الجنسية الأردنية بموجب المادتين (١٥ و ١٧) من القانون . |
| ٣٠ | ٧ - رسوم منح الجنسية الأردنية بموجب المادة (٤) من القانون . |
| ١٠٠ | ٨ - رسم منح الجنسية الأردنية بموجب المادة (٥) من القانون . |
| ١٠٠ | ٩ - رسم شهادة التجنس بموجب المادة (١٢) من القانون . |

هكذا من المأهول

المادة ٣ - يلغى نظام رسوم الجنسية رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٦ .

١٩٧٨/٦/٢١

الحسن بن طلال

وزير السياحة والآثار فلاح بركات	وزير الاعلام عبدان أبو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمندسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير المدل
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة والعمل بالوكالة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التجوين
وزير النقل علي سحيمات	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الثقافة والشباب
		وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الحجالي	وزير الشريف نواز شرف

في المحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢١

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٨

نظام معدل لنظام رسوم تسجيل السفن في ميناء العقبة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم تسجيل السفن في ميناء العقبة لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع النظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٢ ، المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من النظام الاصيل باضافة الفقرة (د) التالية اليها :-
د - ديناران اردنيان رسم اصدار رخصة قيادة قارب .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٨) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٨ - تعفى من الرسوم المفروضة بمقتضى احكام هذا النظام :

أ - السفن المملوكة للعائلة المالكة

ب - السفن المملوكة للدوائر الحكومية

ج - الحسكات الرياضية

١٩٧٨/٦/٢١

الحسن بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام معتز أبو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدوان
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية كامل الشريف	وزير الزراعة صلاح جيمه	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير المعدل
وزير الشؤون البلدية والتروية ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير المواصلات ووزير الصحة والعمل بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير التبوين مروان القاسم
وزير النقل علي سحيمات	وزير المالية محمد الدياس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

في المحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢١

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨

نظام معدل لنظام الاسلحة النارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الاسلحة النارية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٧) من النظام الاصيل ، ويستعاض عنه بالنص التالي :

ب - يستوفى رسم سنوي قدره ستة دنانير عن كل رخصة حمل قطعة سلاح تعطى بموجب الفقرة (٦) من المادة (٤) من قانون الاسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ .

١٩٧٨/٦/٢١

الحسن بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام معتز أبو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدوان
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية كامل الشريف	وزير الزراعة صلاح جيمه	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير المعدل
وزير الشؤون البلدية والتروية ابراهيم ايوب	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير المواصلات ووزير الصحة والعمل بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير التبوين مروان القاسم
وزير النقل علي سحيمات	وزير المالية محمد الدياس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٧٨

تعليمات منح شهادة دبلوم المعهد الفني الهندسي (البوليتكنيك)

صادرة بالاستناد للمادة (١١٦) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة (١) تسمى هذه التعليمات - تعليمات منح شهادة دبلوم المعهد الفني الهندسي (البوليتكنيك) ويعمل بها اعتباراً من العام الدراسي ١٩٧٨-١٩٧٩ .

المادة (٢) تسرى أحكام هذه التعليمات على الطلبة المتضمنين المسجلين في المعهد .

المادة (٣) تطبق أحكام هذه التعليمات على المعاهد الفنية الهندسية الأخرى أو المعاهد التي تضم تخصصات هندسية .

الخطط الدراسية

المادة (٤) يقرر مجلس التربية والتعليم الخطط الدراسية التي تؤدي لنيل دبلوم المعهد في التخصصات التي تقرها الوزارة بناء على توصيات المعهد .

المادة (٥) تنظم الخطط الدراسية بحيث تكون الساعات المطلوبة للحصول على دبلوم المعهد (٧٥ - ١٢٠) ساعة معتمدة حسب التخصص .

المادة (٦) تثبت جميع المساقات التي يدرسها الطالب في سجله وتدخل علاماتها في معدله التراكمي، مع مراعاة أحكام ما ورد في المادة (١٦) .

المادة (٧) أ - تحدد الساعات المعتمدة لكل مساق حسب الخطة الدراسية المقررة .

ب - يجري تقويم الساعات المعتمدة لكل مساق على أساس أن المحاضرة الأسبوعية طيلة الفصل الدراسي العادي هي ساعة معتمدة ، أما ساعات المختبر أو الرسم أو الورش أو التطبيق العملي فيجري تقويمها لكل مساق على حده على أن لا يقل حساب الساعة المعتمدة عن ساعتين عمليتين .

المادة (٨) أ - تصنف المساقات التي ترد في الخطة الدراسية على مستويات ثلاثة وتثبت المتطلبات السابقة لكل مساق أن وجدت ويعطى كل مساق رقماً يدل على مستواه كما يذكر أزاء كل مساق المتطلب السابق - أن وجد - الذي يتوجب على الطالب التسجيل فيه ويذكر أزاء كل مساق أيضاً عدد المحاضرات وعدد ساعات المختبر أو الرسم أو الورش وعدد الساعات المعتمدة .

ب - لا يجوز للطالب أن يدرس مساقاً قبل أن يدرس متطلبه السابق وفي حالة حدوث ذلك فإن تسجيله وعلامته في ذلك المساق يعتبران لاغيين .

ج - لا يجوز للطالب أن يأخذ مساقاً ما ومتطلبه السابق في نفس الفصل إلا إذا كان قد درس المتطلب السابق ولم ينجح فيه أو إذا كان تخرجه يتوقف على ذلك .

العبء الدراسي ومدة الدراسة

المادة (٩) ١ - لا يجوز أن تزيد المدة التي يقضيها الطالب مسجلاً في المعهد للحصول على شهادته عن تسعة فصول دراسية عادية أو ما يعادلها ولا تقل عن أربعة فصول دراسية عادية .

٢ - تتكون السنة من فصلين عاديين وفصل صيفي (نصف فصل عادي) .

أ - تكون مدة الفصل الدراسي (١٦) أسبوعاً أما الفصل الصيفي فتكون مدته ثمانية أسابيع بما فيها الامتحانات .

ب - ١ - يكون الحد الأدنى للساعات المعتمدة التي يدرسها الطالب (العبء الدراسي) (١٢) ساعة للفصل والحد الأعلى (٢١) ساعة . ويجوز أن يتعدى إلى (٢٤) ساعة بموافقة مدير المعهد .

٢ - يجوز أن ينخفض عدد الساعات إلى تسع ساعات بموافقة مدير المعهد .

٣ - لا يزيد العبء الدراسي للطالب خلال الفصل الصيفي عن (٩) ساعات معتمدة ويجوز أن يتعدى إلى (١٢) ساعة معتمدة بموافقة مدير المعهد .

٤ - إذا احتاج الطالب إلى أقل من (٩) ساعة معتمدة في فصل تخرجه فإنه يسجل ما يحتاج إليه من ساعات ويعتبر طالباً منتظماً .

المادة (١٠) أ - تشترط المواظبة لجميع طلبة المعهد على المحاضرات والمناقشات والحصص العملية حسب الساعات المقررة لكل مساق في الخطة .

ب - لا يسمح للطالب بالتغيب عن أكثر من ١٠٪ من الساعات المقررة لكل مساق .

ج - إذا غاب الطالب أكثر من ١٠٪ من مجموع الساعات المقررة للمساق دون عذر مرضي أو قهري يقبله مدير المعهد يحرم الطالب من التقدم للامتحان النهائي وتعتبر نتيجته في ذلك المساق صفراً ، وعليه إعادة دراسة ذلك المساق إذا كان إجبارياً وفي جميع الأحوال لتدخل نتيجة ذلك الرسوب في حساب معدل علامات الطالب الفصلي والتراكمي لأغراض الإنذار والفصل من المعهد وفي المعدل العام أيضاً .

د - إذا غاب الطالب أكثر من ١٠٪ من الساعات المقررة لمساق ما وكان ذلك الغياب بسبب المرض أو عذر قهري يقبله مدير المعهد فلا يجوز أن يتجاوز الغياب بمجموعه ٢٥٪ من الساعات وفي الحالات التي يتجاوز فيها غياب الطالب بعذر مقبول نسبة الـ ٢٥٪ يعتبر منسحباً من ذلك المساق وتطبق عليه أحكام الانسحاب .

هـ - يشترط في العذر المرضي أن يكون بشهادة صادرة من طبيب حكومي أو معتمدة منه ومصدقة حسب الأصول وأن تقدم إلى مدير المعهد ويوافق عليها في خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ انقطاع الطالب عن المواظبة وفي الحالات القاهرة يقدم الطالب ما يثبت عذره القهري خلال أسبوع من تاريخ زوال أسباب الغياب .

و - يقوم مدير المعهد وأعضاء هيئة التدريس وسجل المعهد بتنفيذ أحكام المواظبة الآتية الذكر .

هكذا من الأعمال

الامتحانات والعلامات والمعدلات

- المادة (١١) أ - يجري احتساب العلامات وتسجيلها لكل مساق بالنسبة لثروة مع بيان عدد ساعاته المعتمدة .
- ب - ١ - العلامة النهائية لكل مساق هي مجموع علامة الامتحان النهائي وعلامات الأعمال الفصلية .
- ٢ - يعقد الامتحان النهائي لكل مساق مرة واحدة في نهاية الفصل ويكون شاملا لمقرر المساق ويخصص له ٥٠٪ من العلامة الاجمالية للمساق ويكون الامتحان نظريا أو عمليا أو كليهما وتحدد نسبة علامة الامتحان النظري والعمل حسب نسبة الساعات المعتمدة المقررة لكل منهما
- ٣ - تشمل الأعمال الفصلية للمساق الاختبارات الشفهية أو التقارير أو البحوث على أن لا تقل الامتحانات التحريرية عن اثنين خلال الفصل ويعلم بها الطلبة قبل أسبوع من موعدها وترد أوراق الاختبار التحريري بعد تصحيحها الى الطلبة ، وتخصص للأعمال الفصلية ٥٠٪ من العلامة الاجمالية للمساق .
- ج - ١ - يعتبر المدرس مسؤولا عن تدقيق أوراق الاختبارات والامتحانات الخاصة بمساقه وعن نقلها الى الكشوفات والبطاقات بشكل صحيح ونهائي .
- ٢ - لا يجوز تعديل أية علامة بعد مضي أسبوعين من اعلان النتائج وإذا حصل اعتراض خلال الأسبوعين على علامة ما واقنع بذلك مدير المعهد فيحال الأمر الى لجنة من ثلاثة مدرسين من نفس الاختصاص للبت فيه ويكون قرارها نهائيا .
- ٣ - تحفظ أوراق الامتحانات في المعهد لمدة فصل دراسي واحد فقط .
- ٤ - كل من يتغيب عن الامتحان النهائي المعلن دون عذر يقبله مدير المعهد تعتبر علامته في ذلك الامتحان صفرا .
- ٥ - كل من يتغيب عن اختبار معلن بعلو مقبول فعليه تقديم ما يثبت علوه لمدرس المساق خلال ثلاثة أيام من تاريخ زوال العذر ، وأما من يتغيب عن الامتحان النهائي المعلن بعلو يقبله مدير المعهد فإن مدير المعهد يبلغ قراره بقبول العذر الى مدرس المساق لاجراء اختبار موعود الطالب في مدة أقصاها نهاية الفصل الذي يلي الفصل الذي لم يتقدم للامتحان فيه
- ٦ - إذا ضبط الطالب أثناء الامتحان متلبسا بالغش فتعتبر جميع امتحاناته في مساقات ذلك الفصل لاغية وعلامته في كل منها صفرا .
- د - ١ - الحد الأدنى لعلامة النجاح في المساق هو ٥٠٪ .
- ٢ - في حالة انسحاب الطالب من مساق ما تسجل له ملاحظة (منسحب) ازاء ذلك المساق .
- ٣ - تسجل ملاحظة غير مكتمل للمساق الذي يتغيب فيه الطالب عن الامتحان النهائي بعلو مقبول
- ٤ - يجب على الطالب أن يعمل على أن ترال عنه ملاحظة غير مكتمل للمساق الذي يتغيب فيه عن الامتحان النهائي بعلو مقبول في مدة أقصاها نهاية الفصل التالي .
- هـ - تخصص للنسب المئوية للعلامات التقديرات المبينة ازاء كل منها : -

النسبة المئوية للمساق	التقدير
٩٠ - ١٠٠٪	تمتاز
٨٠ - ٨٩٪	جيد جدا
٧٠ - ٧٩٪	جيد
٦٠ - ٦٩٪	مقبول
٥٠ - ٥٩٪	ضعيف
دون ٥٠٪	راسب

و - تخصص للنسب المئوية للمعدل الفصلي والتراكمي والعام التقديرات المبينة ازاء كل منها : -

٨٤ - ١٠٠٪	تمتاز
٧٦ - ٨٣٪	جيد جدا
٦٨ - ٧٥٪	جيد
٦٠ - ٦٧٪	مقبول

- ١ - يكون معدل الفصل عبارة عن معدل علامات المساقات التي درسها الطالب نجاحا أو رسوبا في ذلك الفصل .
- ٢ - يكون المعدل التراكمي عبارة عن معدل علامات جميع المساقات التي درسها الطالب نجاحا أو رسوبا حتى تاريخ احتساب ذلك المعدل .
- ٣ - يجري احتساب أي من المعدلات السابقة بضرب النسبة المئوية لكل مساق بعدد الساعات المعتمدة لكل مساق داخل في المعدل وقسمة حواصل الضرب الناتجة على مجموع عدد الساعات المعتمدة :
- ٤ - في حالة رسوب الطالب تثبت علامة الرسوب اذا كانت ٣٥٪ فما فوق وتجبر كل علامة دون ال ٣٥٪ الى ٣٥٪ لأغراض احتساب علامة المساق .
- ٥ - تثبت القيمة الاجالية للمعدل الفصلي أو التراكمي أو المعدل العام لأقرب منزلة عشرية .

انذار الطالب وفصله من المعهد

- المادة (١٢) أ - ينذر كل طالب يحصل على معدل تراكمي أقل من ٦٠٪ وهذا يعني أن الطالب المنذر هو تحت التجربة .
- ب - عند حصول الطالب على انذار فإن عليه أن يلغي مفعوله في مدة أقصاها فصلان دراسيان او ما يعادلها من تاريخ الانذار . ويلغي الطالب مفعول الانذار برفع معدله التراكمي في نهاية الفصلين الدراسيين الى معدل ٦٠٪ فما فوق .
- ج - لا يعطى الطالب انذار في نهاية الفصل الأول من التحاقه بالمعهد :
- د - يفصل الطالب من المعهد اذا حصل على أقل من ٥٠٪ في المعدل التراكمي في أي فصل من فصول السنة بعد الفصل الأول من التحاقه بالمعهد .
- هـ - يفصل من المعهد كل طالب يخفق في الغاء مفعول الانذار بعد مرور المدة المحددة وهي فصلان دراسيان من تاريخ الانذار ويستثنى من ذلك الطالب الذي أتم بنجاح (٧٢) ساعة معتمدة ويثبت في سجل الطالب مجموع العلامات التي لم يستطع الحصول عليها بعلو معدله التراكمي الى ٦٠٪ .
- و - يستمر الطالب تحت مفعول الانذار اذا حصل على معدل تراكمي ٥٩٪ ولا يفصل بسبب ذلك .
- ز - لا يعتبر فصل الصيف فصلا كاملا لأغراض انذار الطالب الذي يحصل على معدل تراكمي أقل من ٦٠٪ :

هكذا من المثل

إعادة دراسة المسابقات والانسحاب منها

المادة (١٣) أ - للطلاب إعادة دراسة كل مساق يحصل فيه على نتيجة راسب .

ب - للطلاب إعادة دراسة كل مساق يحصل فيه على أقل من ٦٠٪ لرفع معدله التراكمي إلى الحد المقبول .

ج - إذا أعاد الطالب دراسة مساق ما لرفع معدله التراكمي تدخل علامته الجديدة في حساب معدل الفصل والمعدل التراكمي والمعدل العام ، ولا تدخل ساعات ذلك المساق في حساب عدد الساعات المطلوبة للتخرج للمرة واحدة .

المادة (١٤) أ - يسمح للطالب بترك مساق ما أو باستبدال تسجيله من مساق إلى آخر في خلال اسبوع من فتح باب التسجيل أو خلال ثلاثة أيام من بداية الفصل ولا تثبت له في هذه الحالة في سجله ملاحظة الانسحاب من المساق الذي تركه أو استبدله خلال المدة المذكورة .

ب - يسمح للطلاب بالانسحاب من دراسة مساق ما خلال الأسبوعين الأولين من بداية الفصلين العاديين وخلال الأسبوع الأول من الفصل الصيفي وفي هذه الحالات تثبت في سجل الطالب ملاحظة (منسحب) ولا يدخل هذا المساق في عدد المساقات التي درسها من حيث النجاح والرسوب ومتطلبات التخرج .

وإذا لم ينسحب الطالب خلال المدة المذكورة يعتبر ملتزماً بالمساق وفي كل حالة لا يجوز نتيجة لهذا الانسحاب أن يقل عدد الساعات المسجل لها ذلك الطالب عن الحد الأدنى للعبء الدراسي المسموح به وفق هذه التعليمات .

ج - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (د) من المادة (١٠) يعتبر الطالب الذي يتجاوز مجموع غيابه ٢٥٪ من مجموع الساعات المقررة للمسابقات منسحباً من ذلك المساق ، ويثبت في سجله ملاحظة (منسحب) .

د - إذا اعتبر الطالب منسحباً من جميع مسابقات الفصل تكون دراسته لذلك الفصل مؤجلة .

تأجيل الدراسة

المادة (١٥) أ - يجوز بطلب خاص وأسباب يقيها وزير التربية والتعليم بناء على تنسيب مدير المعهد أن يؤجل الطالب دراسته في المعهد لمدة لا تزيد عن فصلين دراسيين عاديين وفصل صيفي سواء أكانت منقطعة أو متصلة .

ب - على الطالب أن يتقدم بطلب التأجيل إلى مدير المعهد في مدة أقصاها أسبوعان من بداية الفصل الدراسي ويجوز النظر في طلبات التأجيل في الحالات التي يتعلم فيها تقديم طلب التأجيل خلال مدة لا تزيد عن زوال السبب القاهر .

ج - لا تحتسب مدة التأجيل من الحد الأعلى للمدة المسموح بها للحصول على شهادة المعهد وهي تسعة فصول دراسية عادية أو ما يعادلها .

د - إذا زادت مدة التأجيل عن المدة الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة يعتبر تسجيل الطالب لاغياً ويعامل معاملة الطالب الجديد .

هـ - لا تؤجل دراسة الطالب المستجد أو المنتقل إلى المعهد إلا بعد مضي فصل دراسي واحد على دراسته في المعهد .

و - لوزير التربية والتعليم بناء على تنسيب من مدير المعهد وأسباب قاهرة عدم التقيد بالمدة الواردة في الفقرة (أ) وبمضمون الفقرة (ج) من هذه المادة .

الانتقال من المعاهد الأخرى

المادة (١٦) يسمح بانتقال الطلبة إلى المعهد في حالة وجود شواغر ممكنة لهم حسب الشروط التالية:-

أ - استيفاء شروط القبول في المعهد .

ب - أن يكون منتقلاً من معهد تتعرف به وزارة التربية والتعليم .

ج - أن يكون قد أتم دراسة ما لا يقل عن (٣٦) ساعة معتمدة أو ما يعادلها من مواد الخطة الدراسية في التخصص الذي سينتقل إليه بنسب من القسم المختص وموافقة مدير المعهد .

د - أن يكون حاصلًا على معدل تراكمي لا يقل عن ٦٠٪ في المساقات التي درسها في معمله .

هـ - أن تكون دراسته السابقة في معهد يأخذ بنظام الانتظام وأن يقدم وثيقة تثبت أنه دأب ٧٥٪ من الدوام الكامل على الأقل .

و - لا تدخل المساقات التي سبق للطالب أن درسها في معهد آخر وغير مقررة في الخطة الدراسية ضمن معدلة في المعهد .

متطلبات الحصول على شهادة للمعهد

المادة (١٧) يمنح دبلوم المعهد للطلبة بعد إتمام المتطلبات التالية :

أ - النجاح في جميع المساقات المطلوبة للتخرج في الخطة الدراسية .

ب - الحصول على معدل تراكمي لا يقل عن ٦٠٪

ج - قضاء المدة الدنيا المطلوبة للحصول على دبلوم المعهد وعدم تجاوز المدة القصوى .

د - قضاء الفصلين الأخيرين على الأقل في المعهد بالنسبة للطلاب المنتقلين وعلى أن يكون قد أتم دراسة ما لا يقل عن (٣٦) ساعة معتمدة في المعهد .

احكام عامة

المادة (١٨) يمنح وزير التربية والتعليم دبلوم المعهد عند استحقاقه في نهاية كل فصل دراسي بناء على توصية من مجلس المعهد . على أن تتضمن شهادة الدبلوم عدد الساعات المعتمدة التي درسها الطالب .

المادة (١٩) يوقع دبلوم المعهد من مدير المعهد ومن وزير التربية والتعليم .

المادة (٢٠) للجنة التربية والتعليم في الوزارة اتخاذ القرارات المناسبة بشأن أية حالة تنشأ في تطبيق هذه التعليمات ومعالجة أية قضايا ناجمة عن تطبيق التعليمات السابقة .

المادة (٢١) مدير المعهد مكلف بتنفيذ احكام هذه التعليمات .

للمادة (٢٢) تلغى هذه التعليمات

أ - تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ (تعليمات معهد المهن الهندسية) .

ب - أية تعليمات أو بلاغات سابقة إلى المدى الذي تتعارض فيه مع نصوص هذه التعليمات .

هكذا من الله على

قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧٨

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٣٩٨/٤/٢٠ الموافق ١٩٧٨/٣/٢٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (ج) من المادة ٢٤ من نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية حسبما عدلت بالنظام رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ وبيان ما يلي :-

١ - هل ان الراتب السنوي الاساسي المنصوص عليه في هذه الفقرة يدفع لعضو هيئة التدريس الذي منح اجازة تفرغ علمي دفعة واحدة عند منحه الاجازة ام انه يتعين ان يدفع له هذا الراتب على اساس شهري؟

٢ - هل ان عبارة (جميع العلاوات) الواردة في نفس الفقرة تشمل جميع العلاوات المنصوص عليها في نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٥ بما في ذلك علاوة بدل التمثيل والضيافة وعلاوة التنقل المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادتين ١٠٩ و ١٠٨ من هذا النظام ام انها لاتشمل هاتين العلاوتين؟ وبعد الاطلاع على كتاب رئيس مجلس املاء الجامعة الاردنية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٢ وتديق النصوص القانونية يتبين :-

١ - ان المادة ٢٤ من نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٥ حسبما عدلت بالنظام رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ تنص على مايلي :

أ - لمجلس العمداء بعد اخل رأي مجلس الكلية ومجلس القسم ان يمنح الاساتذة والاساتذة الساعدين اجازة تفرغ علمي لمدة سنة كاملة او جزءاً لفصول مرة كل ست سنوات قضائها في خدمة الجامعة .

ب - مع مراعاة ما ورد بالفقرة (أ) من هذه المادة على كل عضو هيئة تدريس ان يتفرغ فعلاً لأعمال البحث العلمي وفقاً لبرنامج مسبق يتم اقراره بالطريقة التي تمنح فيها تلك الاجازة وعلى ان يقدم تقريراً عن البحوث العلمية التي اجراها .

ج - اذا قضى عضو هيئة التدريس اجازته متفرغاً للبحث في خارج المملكة فيدفع له راتبه السنوي الاساسي مع جميع العلاوات التي كان يتقاضاها حين تفرغه بالإضافة الى اجور السفر ذهاباً وارجاباً له ولزوجته وثلاثة من اولاده على ان يكون كل منهم دون سن الثامنة عشر، اما اذا قضى اجازته متفرغاً للبحث داخل المملكة فيدفع له راتبه السنوي الاساسي مع جميع العلاوات التي كان يتقاضاها حين التفرغ .

د - اذا لم يتفرغ عضو هيئة التدريس لأعمال البحث العلمي على الوجه المبين في هذه المادة خلال الاجازة التي منحت له فتسرد منه جميع المبالغ التي دفعتها له الجامعة بسبب تلك الاجازة وذلك بقرار من مجلس الجامعة .

٢ - ان الفقرة (أ) من المادة التاسعة من نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٥ قبل تعديلها بالنظام رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على مايلي (تصرف للقائمين بمسؤوليات ادارية العلاوات التالية :

- علاوة بدل تمثيل وضيافة

رئيس الجامعة ونائب الرئيس	٥٠ ديناراً شهرياً
العميد	٤٠
مدير الوحدة الادارية ونائب العميد	٣٠
ورئيس القسم الاكاديمي	١٥
رئيس الدائرة الادارية	١٥

٣ - ان الفقرة (أ) من المادة التاسعة المشار اليها آنفاً قد ألغيت بالنظام رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ واستعض عنها بالنص التالي :-

٩ (أ) - تصرف للقائمين بمسؤوليات ادارية العلاوات التالية :

رئيس الجامعة	١٥٠ ديناراً شهرياً
نائب الرئيس	٥٠
العميد	٤٠
مدير الوحدة الادارية ونائب العميد	٣٠
ورئيس القسم الاكاديمي	١٥
رئيس الدائرة الادارية	١٥

٤ - ان الفقرة (أ) من المادة العاشرة من نفس النظام تنص على وجوب صرف علاوة تنقل شهرية لرئيس مجلس الأملاء وعضو مجلس الأمناء ورئيس الجامعة ونائبه والعميد ومدير الوحدة الادارية ونائب العميد ورئيس القسم الاكاديمي وعضو هيئة التدريس وبعض موظفي الجامعة بالمقدار المبين فيها .

٥ - ان نفس النظام قد نص في المواد ١١ و ١٢ و ١٣ على انواع اخرى من العلاوات التي تمنح لعضو هيئة التدريس والموظفين كالعلاوة الاضافية وعلاوة بدل الإقامة وعلاوة غلاء المعيشة الشهرية والعلاوة الشخصية ... الخ .

ومن هذه النصوص نجد فيما يتعلق بالنقطة الأولى ان نظام الهيئة التدريسية المشار اليه آنفاً خال من أي نص يوجب دفع الراتب السنوي الاساسي والعلاوات الى عضو هيئة التدريس الممنوح اجازة تفرغ دفعة واحدة عند تفرغه . ولهذا فانه يتعين دفعه بنفس الطريقة التي يدفع بمقتضاها الراتب الاساسي والعلاوات قبل التفرغ أي على الأساس الشهري تطبيقاً للقاعدة المبينة في المادة (٤٥) من النظام المالي للجامعة الاردنية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٦ التي نصت على ان الرواتب السنوية وتوايعها تدفع على اقساط شهرية تعادل اثني عشر جزءاً من الراتب السنوي اذ لا يجوز الخروج عن هذه القاعدة الا اذا وجد نص يبيح ذلك .

يؤيد هذا النظر ما يأتي : ان الفقرة (أ) من المادة ٢٤ من نظام الهيئة التدريسية لا توجب منح اجازة التفرغ لمدة سنة كاملة في كل حال وانما تجيز ان تكون هذه المدة جزءاً لفصول وهذا يعتبر قرينة على ان نية المشرع لم تنصرف الى وجوب دفع الراتب الاساسي والعلاوات للعضو المتفرغ عن سنة كاملة دفعة واحدة .

هكذا من المأهول

